

محرة المجلة الاسبوعية « لتحويل » ، التي تركت بيتها وانتقلت مع زوجها واولادها الى القدس العربية ، دواعي العائلات اليهودية التي استقرت في القدس بقولها : « نما احساس عند كل عائلة بضرورة عمل شيء ما ، لكي يتقرر مصير المناطق على ضوء التواجد ... قلنا : اننا لسنا ابناء ثمانية عشر ، لن نذهب لجمع الاقرار في الجولان ، ولكن ، بما انهم خلقوا هناك وقائع جديدة بواسطة جمع الاقرار المهجورة ، خرجنا نحن في نفس الوقت في مسار آخر ، وراء البيوت المهجورة في شمال شرق القدس ... » (١٥٢). الا ان عملية استئجار هذه البيوت « المهجورة » لم تكن بالامر اليسير كعملية جمع الاقرار المهجورة في هضبة الجولان ، لان سكان المدينة العرب ادركوا مطامع تلك العائلات وما تصبو اليه من اهداف لخلق وقائع جديدة بينهم لتمهيد الطريق امام تهويد المدينة ، وامتنع الكثيرون منهم من تاجير المنازل ، او التصرف بالمنازل التي هجرها اصحابها ، الامر الذي جعل اليهود الذين يرغبون في استيطان المدينة يتذمرون من موقف السكان العرب ويحتجون ضد الموقف « المتساهل » للسلطات الاسرائيلية تجاه هؤلاء العرب ، وبالرغم من ذلك فقد استطاع الاستيطان اليهودي المعنوي غير المبرمج العثور على منازل مهجورة في أماكن متفرقة من مدينة القدس العربية ، واستجارها . وقد بلغ مجموع هذه العائلات حتى شهر يوليو عام ١٩٧٠ ، ٣٨ عائلة (١٥٣). وتعماني هذه العائلات من العزلة ، كما وانها تواجه مشكلة نقل اطفالها الى المدارس اليهودية في القدس اليهودية . ولكن السلطات الاسرائيلية لم تدع الاستيطان المعنوي يعمل لوحده على خلق وقائع جديدة في القدس العربية ، بل اخذت هذه السلطات تمد وتخطط وتبرمج وتعمل جاهدة من اجل تهويد المدينة . ومن اجل تحقيق عملية التهويد واخراجها الى حيز التنفيذ ، كان لا بد للسلطات الاسرائيلية من التفكير في توجيه سيل الهجرة اليهودية الى مدينة القدس ، والاقدام على مصادرة اراض عربية ، تمهيدا لاقامة وحدات سكنية لهؤلاء المهاجرين . ولذلك طالب الوزير شمعون بيرس المسؤول عن وزارة الاستيعاب العمل على تركيز معظم المهاجرين الجدد في القدس العربية حين قال في مطلع عام ١٩٧٠ « انه سيأتي الى اسرائيل خلال الاعوام الاربعة القادمة ما يقارب ربع مليون يهودي . وينبغي اسكان هؤلاء المهاجرين

في القدس لكي يتحقق بذلك هدف ديموغرافي سياسي واجتماعي من الدرجة الاولى » (١٥٤). بيد ان تحويل سيل الهجرة الى القدس لن يعطي الثمار المرجوة منه اذا لم يقترن بمصادرة اراض عربية بغرض بناء وحدات سكنية لهؤلاء اليهود ، ولذلك اقدمت الحكومة الاسرائيلية في اواخر عام ١٩٦٧ على مصادرة حوالي ثلاثة آلاف دونم في مناطق رامات اشكول وجبعات هبنتار والتل الفرنسي والمنطقة المتاخمة لجبل الزيتون (١٥٥). وبعد ذلك وفي شهر اوغسطس من عام ١٩٧٠ استكملت السلطات الاسرائيلية سلسلة اخرى من المصادرات شملت حوالي ١٢ الف دونم في مناطق شرعات جنوبي القدس بجانب الطريق المؤدية الى بيت لحم وبالقرب من بيت صفانا ، وفي منطقة قصر المندوب السامي ، وفي منطقة النبي صموئيل شمال غرب القدس (١٥٦). وقد بدأت السلطات الاسرائيلية في اعمال التهويد والبناء في المناطق التي تمت مصادرتها بعيد حرب الايام الستة ، حيث اقامت في عام ١٩٦٩ ضاحية « رامات اشكول » الواقعة بين حي الشيخ جراح وشمناط وتحتوي على ٢١٠٠ وحدة سكنية ، بيعت معظمها الى العائلات اليهودية ، وقد بدأ البعض من هذه العائلات باستلام المباني المخصصة لها . وكذلك تم بناء اكثر من ١٥٠ فيلا من اصل ٣٠٠ فيلا في « هضبة الفتار » . اما بالنسبة للحي اليهودي فقد اعدت فيه خمس مدارس دينية بالاضافة الى منازل اخرى للطلاب الجامعيين ، كما واعدت مساكن لسبع عائلات واقامت بعض الحوانيت (١٥٧). ثم اخذت السلطات الاسرائيلية تخطط وتعد لإقامة مبان سكنية في مناطق اخرى من القدس العربية بغرض تهويدها . ففي التل الفرنسي يجري العمل على قدم وساق لبناء ١٥٠٠ وحدة سكنية من اصل ٢٥٠٠ وحدة سكنية حسب المخطط الرئيسي وتقدر تكاليف هذه الاعمال بـ ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية ، ثمن كل وحدة ٧٠ الف ليرة اسرائيلية . كما وتجري اعمال التهويد لبناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية في النبي يعقوب ثمن كل وحدة سكنية ٥٠ الف ليرة اسرائيلية ، وتقدر تكاليف البناء في النبي يعقوب بـ ٣٠ مليون ليرة اسرائيلية (١٥٨) هذا علاوة على ٧٠٠ وحدة سكنية (فيلا) ستبنى في النبي صموئيل شمال غرب القدس ، تسع لخمس آلاف نسمة . وستبنى ايضا حسب المخطط الرئيسي ٧٠٠ وحدة سكنية في منطقة قصر المندوب السامي و٧٠٠ وحدة